جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيان المالي التمهيدى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦

ابريل ٢٠١٦

تقديم

تكمل وزارة المالية خطاها الراسخة نحو إشراك المواطن فى كافة مراحل إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة التى ينبغى فى الأساس أن تعبر عن طموحاته وتلبى مطالبه، بإصدار البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد ٢٠١٧/٢٠١٦ للعام الثانى على التوالى. وقد قامت الوزارة من قبل بإصدار منشور إعداد الموازنة العامة للعام المالى ذاته متضمناً أهم المبادئ والأهداف والسياسات المالية والإقتصادية التى يتم على أساسها إعداد مشروع الموازنة.

ويستعرض هذا التقرير الإطار الاقتصادى المحلى والخارجى وأهم الإفتراضات عند إعداد مشروع الموازنة الجديدة والتى تستهدف من خلاله الحكومة تحقيق إنطلاقة إقتصادية تسمح بالإستجابة لتطلعات المواطنين فى تحسن سريع ومستدام لمستوى المعيشة، ومع إلتزام الدولة بالقيام بدورها الأساسى فى توفير الحماية والعدالة الاجتماعية، والإستثمار فى التنمية البشرية، وتحديث البنية الأساسية، والتأكد من إستقرار وإستدامة النظام المالى والاقتصادى على المدى المتوسط.

لقد قامت الحكومة بالفعل خلال العامين الماضيين بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد فى مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته. وقد ساهم ذلك فى تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة تضمنت تضاعف معدلات النمو الإقتصادى، وخفض عجز الموازنة، وتحسن شعر به المواطنون فى العديد من الخدمات الأساسية مثل سد فجوة الكهرباء، وتحسن فى خدمات الطرق والمواصلات العامة، والإسكان لمحدودى ومتوسطى الدخل، وتحديث كامل لمنظومة دعم الغذاء، وتطوير برامج الدعم النقدى، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المشروعات التنموية الكبرى وفى مقدمتها تنمية محور قناة السويس.

غير أن التحديات المالية والإقتصادية والإجتماعية المحلية والخارجية لا تزال كبيرة وتحتاج إلى تكاتف وجهد كبيرين وتوجهات واضحة وسياسات وبرامج محددة حتى يمكن تحقيق تطلعات المواطنين نحو مستقبل أفضل. ونحن على ثقة بأنه بالإدارة السليمة، والتنسيق بين السياسات، وإستمرار الإنضباط المالى، وتنفيذ الإصلاحات، نستطيع تحقيق أهداف النمو الإقتصادى والإستقرار المالى والحماية والعدالة الإجتماعية. ويعمل مشروع موازنة العام المالى القادم على تحقيق هذه الأهداف وبما يتسق مع برنامج الحكومة للعامين القادمين.

وتسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساساً لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة، حيث تأخذ وزارة المالية بعين الإعتبار والجدية كافة الآراء التى تتلقاها فى هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكترونى التفاعلى www.budget.gov.eg.

وزير المالية

عمرو الجارحى

تنبيه

تعتمد التحليلات والأرقام الواردة فى هذا التقرير على المعلومات المتاحة فى وقت إعداده، وتحتفظ وزارة المالية بحق تحديث ومراجعة محتوى هذه الوثيقة فى ضوء حدوث أية تطورات جوهرية جديدة.

فهرس

أولاً: الرؤية... نسعى لبناء مصر الجديدة... مع بعض هنقدر ٥

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ ..... ٥

١. معدلات النمو والبطالة ٦

٢. معدلات العجز والدين الحكومى ٦

٣. معدلات التضخم ٧

٤. أداء الإقتصاد العالمى ٧

٥. أهم الافتراضات ٧

ثالثاً: أهم التطورات فى موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ..... ٨

١. انخفاض العجز ٨

٢. زيادة الإيرادات الضريبية ٨

٣. زيادة الإنفاق على التعليم والصحة مقابل ترشيد دعم الطاقة ٩

٤. أعلى معدل نمو استثمارات ممولة من الخزانة ٩

٥. سد فجوة الطاقة ١٠

٦. زيادة الإنفاق الاجتماعى ١٠

رابعاً: أهم التحديات المالية والإقتصادية ١١

١. انخفاض تنافسية الاقتصاد المصرى ١١

٢. استمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة وزيادة أعباء خدمة الدين ١١

٣. الحاجة إلى رفع جودة الخدمات العامة ١١

٤. تزايد عجز ميزان المدفوعات ١١

خامساً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع الموازنة ١٢

١. سياسات دفع النشاط الاقتصادى ١٢

٢. سياسات إصلاح المالية العامة ١٢

أ. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق ١٢

ب. تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى ١٣

ج. تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام ١٣

د. تحسين إدارة المالية العامة ١٤

٣. تدعيم نظم الحماية الاجتماعية ١٤

أولاً: الرؤية... نسعى لبناء مصر الجديدة... مع بعض هنقدر

نستكمل معاً العمل الجاد والمكثف، لترسيخ قواعد بناء مصر الجديدة، وتحقيق نقلة يشعر بها المواطنون، عن طريق بناء الثقة، والإستقرار المالى والإقتصادى من خلال الاستخدام الأفضل للموارد، وتحقيق مزيد من العدالة فى توزيع الدخول وتمكين المواطنين عن طريق التوجيه الأفضل للإنفاق، وتطبيق برامج إجتماعية محددة أفضل إستهدافاً.

تستهدف الحكومة فى سياستها الإقتصادية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال إدارة متطورة للاقتصاد المصرى للوصول إلى أداء يتماشى مع إمكاناته وطاقاته الكامنة. وترتكز الحكومة فى هذا الأساس على دفع حركة النشاط الإقتصادى وزيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل جديدة وذلك من خلال تحسين مناخ الإستثمار وتهيئة بيئة الأعمال الآمنة والمستقرة الجاذبة للإستثمار. كما تستمر الحكومة فى تكثيف جهودها ومواردها لتطوير ورفع كفاءة الخدمات العامة وتطوير وتحديث البنية الأساسية للإقتصاد المصرى بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملموس فى الحياة اليومية للمواطن المصرى، بالإضافة إلى رفع كفاءة برامج الإستهداف للفئات الأكثر إحتياجاً والأولى بالرعاية من خلال تفعيل شبكة الأمان الاجتماعى.

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

زيادة معدلات الادخار المحلي ومعالجة الاختلالات فى موازنة الدولة وفى ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإحداث نقلة نوعية فى الخدمات العامة للمواطنين، وفى كفاءة سياسات وبرامج الحماية الإجتماعية

منطلقات السياسة المالية والاقتصادية

تتبنى الحكومة المنطلقات المالية والاقتصادية التالية:

- تطبيق الأطر الحديثة في مجال إدارة المالية العامة بما يحقق كفاءة أعلى في إدارة الخزانة العامة ويرفع من عائد الإنفاق الحكومي، وبما فى ذلك التحول إلى موازنات البرامج.

- أن يصاحب الإجراء الإقتصادي إجراءات اجتماعية توفر الحماية للفئات الأولى بالرعاية، وإعادة توزيع الموارد لصالح الفئات الأقل دخلاً.

- إيجاد شراكة بناءة بين الحكومة والقطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب، وكشارك ومحفّز للنشاط الاقتصادي في حالات بعينها، في ظل اقتصاد سوق منضبط.

وفيما يلى عرض لأهم الأهداف الكمية التي يبنى عليها مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. معدلات النمو والبطالة

تستهدف موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ تحقيق معدل نمو اقتصادى يتراوح بين ٥-٥,٥%، ومع التركيز على تحقيق نمو إحتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس أثاره على مختلف فئات المجتمع، بما يمكن الاقتصاد من خلق نحو ٦٠٠-٧٠٠ ألف فرصة عمل لتواجه الزيادة في الداخلين الجدد فى سوق العمل سنوياً وخفض معدلات البطالة الى نحو ١١-١٢% نزولاً من ١٢,٨% في سبتمبر ٢٠١٥. فعلى الرغم من إنخفاض معدلات البطالة إلا أنها لا تزال مرتفعة. وستمكن الاصلاحات التى تقوم بها الحكومة من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب خفض عجز الموازنة بما يتيح المزيد من التمويل للقطاع الخاص، على زيادة قدرة الاقتصاد في توليد المزيد من فرص العمل والاستمرار في خفض معدلات البطالة على المدى المتوسط.

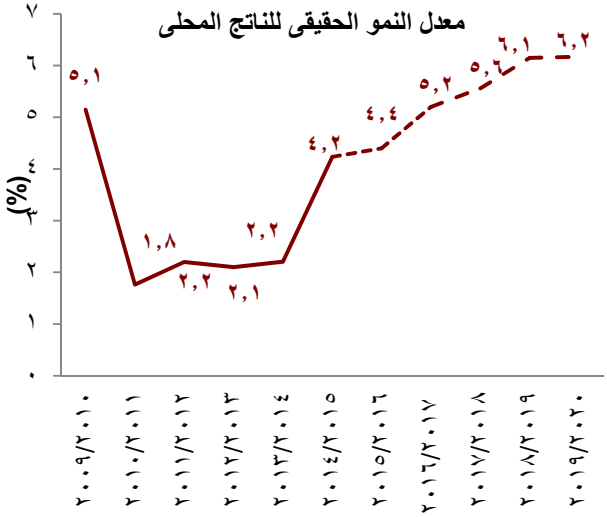

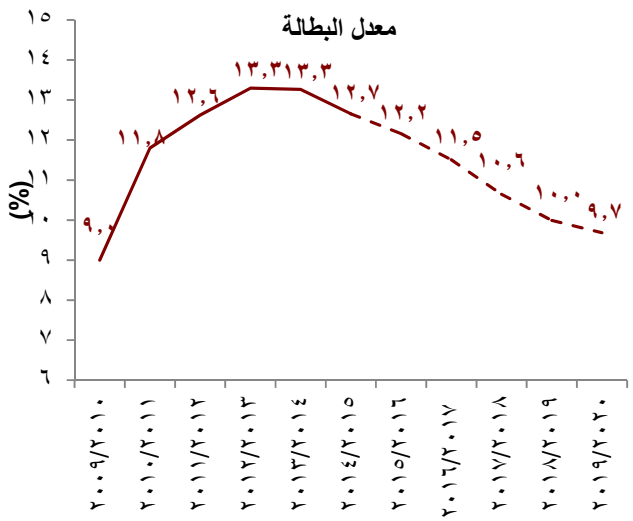

٢. معدلات العجز والدين الحكومى

تستهدف موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ إستمرار جهود وزارة المالية للسيطرة العجز الكلى ليتراوح بين ٨-٨,٥% على المدى المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومن المتوقع أن تحقق الإيرادات العامة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ معدل نمو نحو ٢٠%، كما يتوقع أن تحقق المصروفات العامة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ معدل نمو قدره ١٣% مقارنة بالعام المالى الجارى.[١]

وتجدر الإشارة إلى أنه فى ضوء عدد من التطورات التى حدثت خلال العام المالى الجارى والتى أدت إلى تزايد الإحتياجات التمويلية للدولة مثل تأخر تنفيذ بعض الإصلاحات، وإنخفاض سعر الصرف، وإجراء فض لتشابكات المالية بين أجهزة الدولة، بالإضافة إلى تأثر أداء الإقتصاد بتراجع أداء السياحة فإنه من المقدر إرتفاع معدلات الدين هذا العام. ويستهدف مشروع الموازنة العمل على خفض معدلات الدين الحكومى لتصل على المدى المتوسط إلى نحو ٨٥-٩٠% بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

[١] النسب قابلة للتغيير فى ضوء الأداء الفعلى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣. معدلات التضخم

تسعى السياسة الإقتصادية للحكومة بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى للسيطرة على معدلات التضخم تدريجياً، وذلك من خلال خفض عجز الموازنة على جانب الطلب، وفى نفس الوقت العمل على دفع الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاجية على جانب العرض.

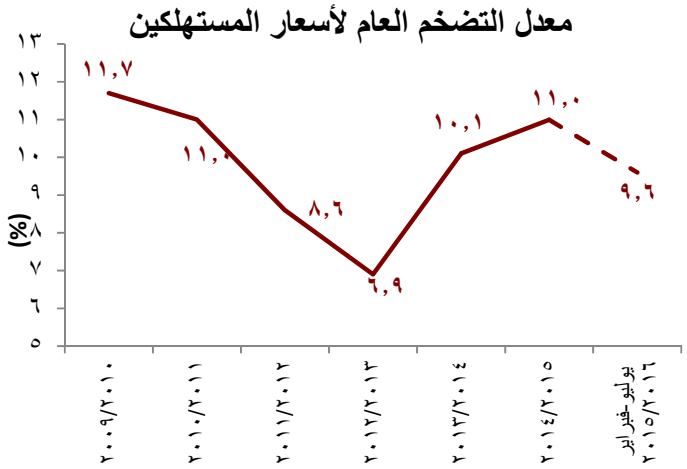

٤. أداء الإقتصاد العالمى

يأتى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ فى ظل بيئة إقتصادية دولية غير محفزة للدول النامية والاسواق الناشئة. فمن ناحية يتوقع إستمرار تباطؤ معدلات النمو فى الإقتصاد العالمى، خاصة فى ظل تطورات أداء الإقتصاد الصينى وتأثيره على الدول الناشئة الأخرى بالإضافة إلى تطورات أداء السياسة النقدية الأمريكية والتى أثرت على إستقرار الأسواق المالية الدولية وعلى إرتفاع تكلفة التمويل بالإضافة إلى تزايد الضغوط على أسعار عملات الدول النامية والناشئة.

٥. أهم الإفتراضات

جدول (١):الإفتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦

البيان	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
	فعلى		متوقع	
الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)	٢،١٠٢	٢،٤٣٠	٢،٧٧١	٣،٢٤٥
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) [١]	١٠٥,٥	٧٣,٠	٤٧,٠	٤٠,٠
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن) [١] [٢]	٢٨٤,٠	٢٧٨,٠	٢١٥,٣	٢٢٧,٠
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر (%) [٣]	٤,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٨
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%) [٤]	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٤,٥
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%) [٤]	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٣,١
متوسط معدل التضخم العالمى (%) [٤]	٣,٧	٣,٤	٣,٤	٣,٥

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.
٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.
٣/ الضريبة الجمركية القيمية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.
٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى - قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمى - فى أكتوبر ٢٠١٥ (متوسط سنوات ميلادية).

ثالثاً: أهم التطورات فى موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥

لقد كان للإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ مردوداً إيجابياً على تدعيم الثقة فى الإقتصاد وهو ما إنعكس على مؤشرات الاداء المالى والإقتصادى

١. انخفاض العجز

أسفرت نتائج الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ عن عجز كلى بلغ نحو ٢٧٩,٤ مليار جنيه بنسبة ١١,٥% من الناتج المحلى الإجمالى وذلك مقابل ٢٥٥,٤ مليار جنيه أى ١٢,٢% من الناتج في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ . وعند إستبعاد المنح التى حصلت عليها مصر في عامى المقارنة ٢٠١٣/٢٠١٤ (٩٦ مليار جنيه) و٢٠١٤/٢٠١٥ (٢٥,٤ مليار جنيه) يلاحظ أنه لأول مرة يكون العجز الكلى قد انخفض كقيمة مطلقة بنحو ٤٦ مليار جنيه، كما تراجع بما يزيد أربعة نقاط مئوية كنسبة من الناتج المحلى. ومن ناحية أخرى فقد إنخفض العجز الأولى (بإستبعاد مصروفات الفوائد) إلى ٣,٦% من الناتج مقابل ٥% من الناتج في عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

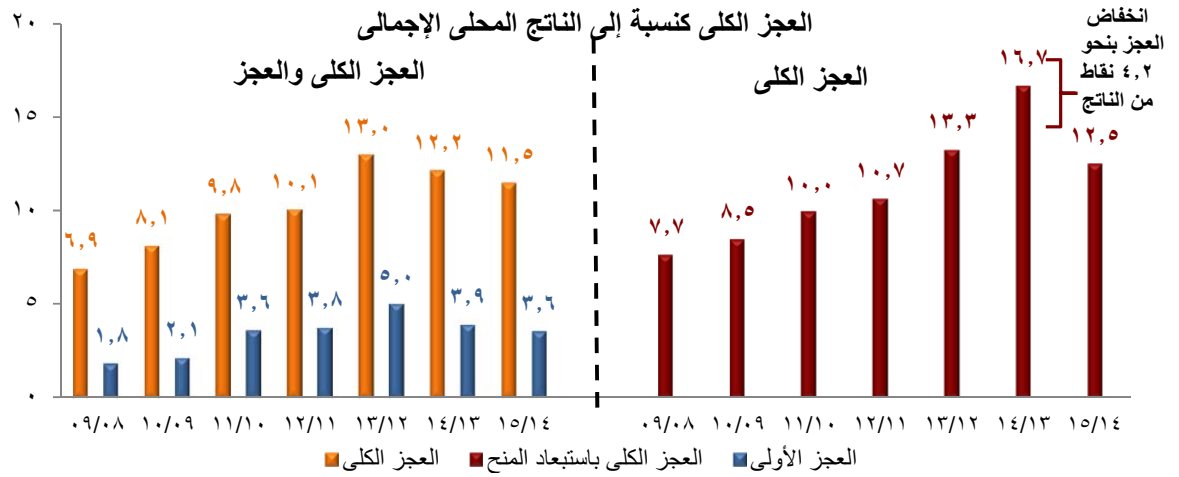

٢. زيادة الإيرادات الضريبية

تشير نتائج العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى تحقيق زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية ارتباطاً بتنفيذ إجراءات إصلاحية تم اتخاذها خلال العام الماضى، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية [٢] بنسبة ٣١ % عن العام السابق ، كما ارتفعت حصيلة الجمارك بنسبة ٢٣,٧%، وهو من أعلى معدلات النمو التى حدثت فى عام واحد نتيجة إتخاذ إجراءات لحماية المنافذ المصرية وتطوير أداء المصلحة خلال العام الماضى.

[٢] عند إستبعاد الجهات السيادية وهى هيئة البترول والبنك المركزى المصرى وقناة السويس.

٣. زيادة الإنفاق على التعليم والصحة مقابل ترشيد دعم الطاقة

يعتبر الإصلاح الهيكلى للإنفاق من خلال إعادة ترتيب الأولويات من أهم الإجراءات الإصلاحية للسياسة المالية، وتمثل ذلك فى ترشيد دعم الطاقة من كهرباء ومواد بترولية، وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بشكل ملحوظ.

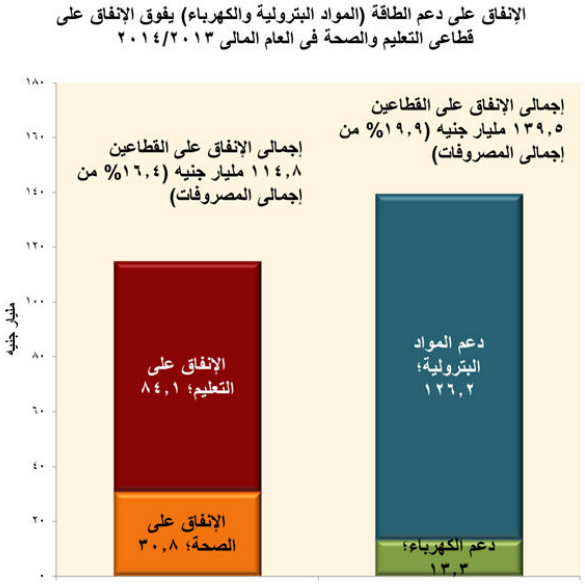

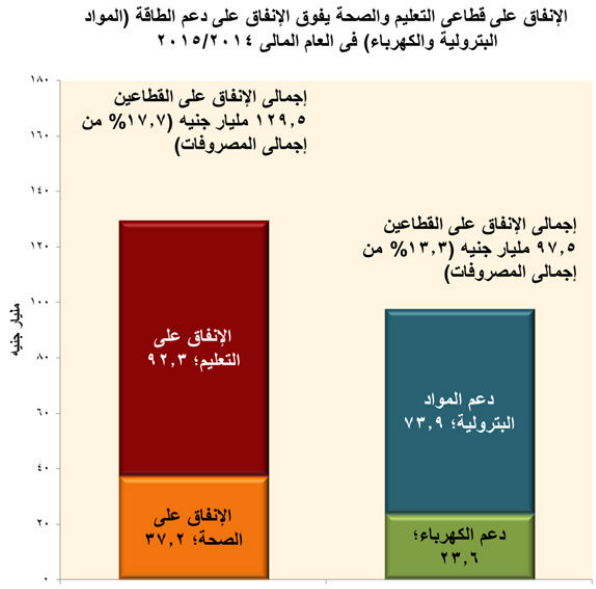

٤. أعلى معدل نمو استثمارات ممولة من الخزانة

في إطار الإهتمام بالتنمية البشرية وبتحديث وتطوير البنية الاساسية فقد شهدت نسبة الإنفاق الفعلى على الاستثمارات الحكومية إلى ربط الموازنة ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى ٩١,٩% مقارنة بنحو ٥٥,٤% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ومقارنة بمتوسط بلغ ٧٤,٣% في الخمس سنوات السابقة. حيث حقق إجمالى الاستثمارات المنفذة من خلال الموازنة العامة معدل نمواً بلغ ١٦,٨% ليصل إلى ٦١,٧ مليار جنيه تشمل نحو ٤٨,١ مليار جنيه استثمارات ممولة من خلال الخزانة العامة، مقارنة بـ ٣١,٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، محققاً معدل نمو مرتفع بنسبة ٥٣,٣%، وهو أعلى مستوي تمويل من الخزانة للاستثمارات خلال السنوات السابقة.

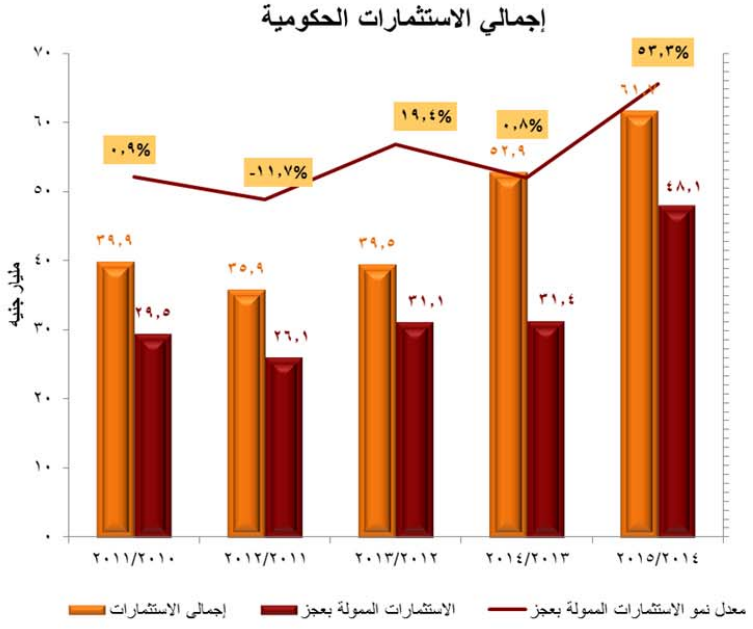

٥. سد فجوة الطاقة

قامت الحكومة بإتخاذ إجراءات لسد فجوة الطاقة بإعتبارها عنصر رئيسى لتسيير الحياة اليومية للمواطنين وأساس للتنمية الإقتصادية، حيث قامت بتنفيذ خطة إسعافية لزيادة قدرات توليد الكهرباء، وتدعيم شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وتحرير قطاع الكهرباء بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في عمليات الإنتاج، وإدخال نظام جديد يتضمن تعريفة لشراء الكهرباء المولدة من الرياح والطاقة الشمسية في إطار تنويع مزيج الطاقة. وقد ساهمت هذه الإجراءات في إيجاد حل سريع لمشكلة نقص الكهرباء وهو ما شعر به المواطنون وعلى الأخص خلال الصيف الماضى.

كما ساهمت الإصلاحات التى تمت لترشيد دعم الطاقة، بالإضافة إلى سداد جزء كبير من متأخرات الشركاء الأجانب في قطاع البترول بالإضافة إلى الاستمرار في طرح مناطق جديدة للبحث والاستكشاف في إجتذاب الشركات الأجنبية للإستثمار في مصر مما نتج عن إستكشافات ضخمة للغاز الطبيعى سوف يظهر أثرها بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة.

٦. زيادة الانفاق الاجتماعى

اتجهت الحكومة إلى تبنى مفهوم تنموى مختلف يقوم على تفعيل وتمكين دورالمواطن ويحوّله من متلقى إلى مشارك فعّال في عملية التنمية وفى صنع القرار. ومن هذا المنطلق، فقد شهد العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ زيادة انفاق البعد الاجتماعي من خلال الموازنة العامة بنحو ١٤% (بعد استبعاد دعم المواد البترولية) عن العام المالي السابق مع تحسن واضح في جودة وفاعلية عدد من البرامج الاجتماعية المنفذة. فعلى سبيل المثال، تم تطبيق المنظومة الجديدة لدعم المواد الغذائية في كافة أنحاء الجمهورية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مع التحول من الدعم العينى إلى تقديم دعم شبه نقدى لنحو ٦٧ مليون مستفيد بإجمالى تكلفة بلغت ٣٩,٤ مليار جنيه.

كما قامت الحكومة بالتوسع في برامج الدعم النقدي المباشر مع تحسين استهدافها. حيث استمرت الموازنة العامة فى تمويل برنامج معاش الضمان الإجتماعى لغير القادرين على الكسب والذى يستفيد منه نحو ١,٥ مليون أسرة بإجمالى تكلفة نحو ٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، أى بمعدل نمو نحو ٣٦%، وهو ما يعكس إضافة نحو ٢٠٠ ألف مستفيد وزيادة فى قيمة المعاش بنسبة ٥٠% . بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بإطلاق منظومتى تكافل وكرامة للدعم النقدى والمشروط على غرار التجارب الدولية. ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين منهم نحو ١,٥ مليون مستفيد مع استكمال البرنامجين.

كما تضمنت أولويات السياسة المالية الإنفاق على تحسين الخدمات العامة الأساسية مثل مشروعات الإسكان لمحدودى ومتوسطى الدخل، وتحديث الطرق، وخدمات المواصلات العامة وتضمنت تعجيل تنفيذ وإفتتاح الخط الثالث فى مشروع مترو الأنفاق وتحديث أسطول أوتوبيسات النقل العام، وتحديث كامل لمنظومة دعم الغذاء، وتطوير برامج الدعم النقدى، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتطوير العشوائيات، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المشروعات التنموية الكبرى وفى مقدمتها إنشاء مجرى ملاحى جديد لقناة السويس ضمن خطة تنمية منطقة محور القناة.

وتعتبر هذه الإنجازات خطوات مهمة فى طريق طويل من الإصلاحات المطلوبة لمواجهة التحديات القائمة وتحقيق إنطلاقة مستمرة فى نمو وتنمية الإقتصاد المصرى.

رابعاً: أهم التحديات المالية والإقتصادية

يحاط إعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ بالعديد من التحديات والمخاطر التي ينبغى مراعاتها وعرضها بكل شفافية أمام المجتمع للتأكد من مواجهتها والتصدى لها بأفضل الحلول الممكنة.

١. انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري

يواجه الاقتصاد المصري منافسة قوية من العديد من الدول الناشئة لجذب الاستثمارات والوصول إلى أسواق التصدير العالمية. وهو ما يعني ضرورة أن تقف مصر على قدم المساواة مع تلك الاقتصادات عن طريق إصلاح جاد لمناخ الاستثمار والأعمال بها لكي تتمكن من جذب الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية المنشودة وزيادة معدلات التشغيل، وخفض معدلات الفقر، وتنمية موارد الدولة.

٢. استمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة وزيادة أعباء خدمة الدين

رغم انخفاض نسبة عجز الموازنة العامة ليصل إلى ١١,٥٪ خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ١٢,٢٪ خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، إلا أن هذه النسبة مازالت مرتفعة بالمقاييس الدولية، بل وتعد من أعلى المعدلات المسجلة عالمياً، مما يصعب تمويله. كما أن الانخفاض الذي تحقق في عجز الموازنة العامة لم يكن كافياً لخفض الدين العام، فلا تزال نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بلغت نحو ٩٣,٧% خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وتلقي خدمة الدين العام بأعباء ثقيلة على الأجيال الحالية والقادمة بما يحد من قدرة صناع السياسات على توجيه الإنفاق إلى أوجه أكثر فاعلية. ويمثل الإنفاق على أجور العاملين في الدولة والمعاشات ومصروفات الفوائد نحو ٦٠% من إجمالى المصروفات في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ وتبلغ نحو ١٢٢% من الإيرادات الضريبية، أى أن الإيرادات الضريبية لا تستطيع تغطية هذا الحجم من الإنفاق وحده.

٣. الحاجة الى رفع جودة الخدمات العامة

يحتاج المجتمع إلى تخصيص المزيد من الموارد لإتاحة ورفع جودة الخدمات الأساسية التي تعاني إما من تدني مستوياتها أو سوء توزيعها الجغرافي. ويأتى على رأس هذه الخدمات: الصحة، والتعليم، والإسكان لمحدودي ومتوسطي الدخل وتطوير العشوائيات، ومياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء، والمواصلات العامة، والطرق، بالإضافة إلى برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية مثل برامج الدعم الغذائي والنقدي، والتغذية المدرسية، ودعم الطفل والمرأة المعيلة.

٤. تزايد عجز ميزان المدفوعات

إرتفع عجز الميزان التجاري من أقل من ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٣٩ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤، فبينما زادت فاتورة إلى ٦١ مليار دولار خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنةً بـ ٥٤ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠ شهدت الصادرات تراجعاً ملحوظاً خلال نفس الفترة من نحو ٢٧ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار. كما شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً كبيراً في أعداد السائحين لتصل إلى نحو ١٠ مليون سائح مقارنةً بنحو ١٤ مليون سائح عام ٢٠١٠، بنسبة إنخفاض أكثر من ٢٦٪، مما أدى الى انخفاض الإيرادات السياحية من نحو ١١ مليار دولار إلى ٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. ولا شك أن حادث الطائرة الروسية الأخير كان له تداعياته خلال العام المالي الجارى. وفى ضوء هذه التطورات فى ميزان المدفوعات شهد صافي الاحتياطيات الدولية انخفاضاً حاداً خلال السنوات الخمسة الأخيرة، حيث تراجع من ٣٥,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ ليصل إلى نحو ١٦,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٦ لتتراجع بذلك عدد أشهر تغطية الواردات السلعية من نحو ٨ شهور إلى نحو ٣ أشهر خلال نفس الفترة.

خامساً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع الموازنة

السياسة المالية للدولة تهدف إلى تعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية وزيادة معاملات إرتباط تلك الموارد بالنشاط الإقتصادى بالإضافة إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحرص على تحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو الإقتصادى

١. سياسات دفع النشاط الاقتصادى

تولى الحكومة أولوية كبرى لدفع النشاط الاقتصادى وزيادة معدلات النمو والتشغيل من خلال رفع معدلات الادخار والاستثمار بالاقتصاد المصري وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، بجانب رفع كفاءة العملية الاقتصادية بوجه عام من خلال مناخ اقتصادي مستقر وسياسات داعمة مالية ونقدية لاستعادة الثقة في سلامة الاقتصاد الوطني ووضعه في المكانة اللائقة به على ساحة الاقتصاد العالمي.

وتعمل الحكومة على تحقيق ذلك عن طريق تحسين مناخ الاستثمار من خلال استكمال الاصلاحات التشريعية المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار وإتاحة مناخ محفز وعادل لجميع المستثمرين وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي، بجانب تعزيز القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع غير الرسمي على الإنضمام لمنظومة العمل الرسمي من خلال حوافز محددة، وتطوير منظومة إدارة الأصول المملوكة للدولة ورفع كفاءتها بما يؤدي إلى تعظيم الإستفادة منها في تمويل الإحتياجات التنموية.

كما أطلقت الحكومة عدداً من المشروعات التنموية الكبرى والتى تمتد آثارها الإيجابية ونفعها لأجيال مقبلة، ويتم تنفيذها على عدد من السنوات وبحيث تعتمد أساساً على تنفيذ القطاع الخاص، مع توفير التمويل بما يتفق مع طبيعة كل مشروع على حدة، وبما يمثل قاطرة لتشجيع الاستثمارات الخاصة. ومن أبرز هذه المشروعات: تنمية محور قناة السويس واستزراع مليون ونصف المليون فدان وتطوير المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر وتنمية الساحل الشمالى الغربى بجانب التوسع في انشاء الطرق الكبري ومحاور التنمية الجديدة وتنمية حقول الغاز وتطوير معامل التكرير.

٢. سياسات إصلاح المالية العامة

تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى مجموعة من الاصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة، كالتالى:

أ. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق

تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث إستهداف الفئات الأكثر إحتياجاً، والسعى نحو زيادة الإستثمارات فى البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات، و إستكمال المشروعات التنموية الكبرى، ورفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية.

- **السيطرة على تفاقم فاتورة الأجور**

إستمرار الإصلاحات الخاصة بتطوير وتحديث الجهاز الإدارى للدولة، وتشمل إجراءات الضبط المالى والحد من الإرتفاعات الكبيرة فى فاتورة الأجور مع ربط نظم الحوافز بالأداء، وحظر إجراء أى تعاقدات جديدة على الأبواب الأخرى للمصروفات بخلاف باب الأجور.

ب. تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى

تسعي موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى استكمال الإجراءات الإصلاحية الهيكلية لزيادة إيرادات الدولة الضريبية وغير الضريبية بما بتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، ومع مراعاة إعتبارات العدالة والمشاركة لجميع فئات المجتمع فى جنى ثمار الإصلاحات الإقتصادية. ويتضمن مشروع موازنة العام المالى الجديد استكمال وتفعيل تطبيق الإصلاحات الضريبية والتى بدأت خلال العام المالى الحالى، وهى على النحو التالى:

- **ضريبة القيمة المضافة:**

إنتهت الحكومة من إعداد قانون ضريبة القيمة المضافة وتم إرسال مشروع القانون إلى مجلس النواب، حيث يستهدف توسيع القاعدة الضريبية، مع ربط الحصيلة بالنشاط الاقتصادي، ورفع كفاءة المنشآت الإقتصادية وتخفيف الإلتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة فى مراحل الإنتاج المختلفة، وفرض مزيد من العدالة فى توزيع أعباء الضريبة، ودمج جزء كبير من الإقتصاد غير الرسمى داخل الإقتصاد، وضبط المجتمع الضريبى، وتغيير الثقافة الضريبية فى المجتمع، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير.

- **الضريبة على الدخل:**

رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وتشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكترونى، وضبط المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، وسد منافذ التخطيط والتهرب الضريبى، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة وفى مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالى.

- **الضرائب الجمركية:**

إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم فى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.

- **الضريبة العقارية:**

تطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، بالإضافة إلى استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الإقتصادية المختلفة مثل السياحة والبترول.

- **إصلاحات أخرى:**

- مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية التى لم تتم مراجعتها منذ سنوات ولا تمس محدودى الدخل فى شىء.
- التطبيق الكفء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر).
- إستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التم تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصلى التى خصصت من أجله.
- إصلاح الهياكل المالية وأداء الهيئات الإقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام حتى تتحول من مصدر نزيف لموارد الدولة إلى تعظيم العائد على أصول الدولة.

ج. تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

- العمل على تنويع وخفض تكلفة مصادر تمويل الدين العام.
- تنويع مصادر التمويل ومكونات محفظة الدين العام ما بين المحلي والخارجي.

– تقليل مخاطر إعادة التمويل من خلال إطالة عُمر الدين المحلي القابل للتداول وتطوير منحنى العائد على الأوراق المالية المحلية.

د. تحسين إدارة المالية العامة

وتتمثل أهم الإصلاحات في إدارة المالية العامة المستهدفة فيما يلى:

– رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة، وتشمل نظم ميكنة العمليات الحكومية، وتطوير أطر الرقابة الداخلية قبل الصرف، وفض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة، ورفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية، والتحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء.

– تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ومع نشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالى بشكل دورى، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار موازنة المواطن والتى من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالى.

– تطوير منظومة العقود والمشتريات الحكومية بهدف ضبط الإنفاق الحكومى وتحقيق أفضل إستخدام لموارد الدولة، ومن خلال تطبيق الإصلاحات الواردة بتعديلات قانون المناقصات والمزايدات.

٣. تدعيم نظم الحماية الاجتماعية

تضع الحكومة إعتبارات العدالة الاجتماعية على رأس أولوياتها خلال الفترة القادمة، حيث يقوم مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بالاستمرار فى تمويل مشروعات وبرامج اجتماعية محددة ورفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم بما يضمن تحقق الحماية ووصول الدعم بمختلف أنواعه المالية والخدمية والعينية إلى مستحقيه وتحقيق مردوده المجتمعي، ويأتى على رأس هذه البرامج ما يلى:

- **التوسع فى منظومة دعم السلع الغذائية**

يقوم مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ على زيادة أعداد المستفيدين من دعم السلع الغذائية إلى نحو ٧٣ مليون مستفيد ونحو ٨٣ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

- **التأمين الصحى**

يعتبر اصلاح النظام الصحي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة عن طريق نظام التأمين الصحى الشامل لكل المواطنين من الأهداف الرئيسية التي تسعي الحكومة الى تحقيقها. وتتمثل أهم المبادئ والأسس التى يقوم عليها هذا الإصلاح فى تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية، من خلال خلق منظومة جديدة أكثر فاعلية وجودة، تطبق على جميع فئات الشعب المصري، وأن يكون النظام إلزامياً على الجميع، وتطبيق مبدأ فصل التمويل عن تقديم الخدمة وعلى شراء الخدمة من مقدميها في القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى استبدال مفهوم التغطية على أساس الفرد المؤمن عليه إلى مفهوم تغطية أسرة المؤمن عليه بالكامل.

- **برنامج تكافل وكرامة (الدعم النقدى)**

من المخطط لبرنامج تكافل وكرامة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ تحقيق الاستفادة لنحو ١ مليون مستفيد، والتوسع بجميع مراكز محافظات الصعيد بدءاً بمحافظات أسوان – قنا – الأقصر، والتوسع والانتشار على مستوى الجمهورية لبرنامج كرامة.

- **برامج الاسكان الاجتماعى**

تستهدف الحكومة تحسين منظومة الإسكان وتطويرها وتوفير ظروف معيشية أفضل للمواطنين من خلال توفير السكن الملائم والمتطور من خلال مشروع الإسكان الإجتماعى والإنتهاء من بناء نحو ٢٠٠ ألف وحدة سكنية بتكلفة تصل إلى نحو ٣٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

الخاتمة:

يواجه الاقتصاد المصرى مجموعة من التحديات التى لا يمكن إغفالها، ولذلك فعلينا أن نبدأ معاً مرحلة من العمل الجاد، لبناء مصرنا الجديدة واستكمال طريق الإصلاح الذى بدأناه لكى نوفر فرص حقيقية الآن وللأجيال القادمة ونحقق نمو احتوائى مستدام من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل، ومع إستمرار الضبط المالى للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام حتى لا نحمل الأجيال المستقبلية مزيد من الأعباء، ومع الأخذ فى الاعتبار الجانب الاجتماعى وتحقيق عدالة أكبر فى توزيع الدخل والإستفادة من ثمار النمو الإقتصادى وتمكين المواطنين. ولذلك علينا أن نتبع كافة السياسات التى تقود إلى الإصلاح والتنمية وذلك في إطار من الشفافية والواقعية والتحاور البناء.

وستعمل وزارة المالية على تدعيم أطر المشاركة الفعالة من خلال الحوارات النقاشية التى تنظمها، ومن خلال التعرف على مقترحات وآراء المواطنين على الموقع الالكترونى التفاعلى للموازنة www.budget.gov.eg، بما يسمح للرأى العام بالإطلاع والمشاركة في النقاش حول مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.